مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة: المجلد (08)، العدد (01) / 2023
PISSN : 2572-0198 / EISSN : 2676-1572

الحكم الراشد كآلية لتفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية بمناطق الظل
دراسة حالة بلديات دائرة الحمادية ولاية برج بوعريريج

Good governance as a mechanism to activate the role of local communities in achieving development in shadow areas
A case study of the municipalities of the Hamadia district the wilaya of Bordj Bou Arreridj

صابر بن معتوق [1]

[1] جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 22-11-2021 **تاريخ القبول**: 31-03-2023 **تاريخ النشر**: 31-03-2023

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الحكم الراشد في تفعيل وتعزيز دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية بمناطق الظل في الجزائر، آخذين بذلك تجربة بلديات دائرة الحمادية ولاية برج بوعريريج كعينة لهذه الدراسة، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل كل مكونات وأجزاء هذه الدراسة.

توصلت الدراسة إلى أن بلديات دائرة الحمادية بولاية برج بوعريريج تفتقر إلى التسيير العقلاني والرشيد لمختلف المرافق العمومية والموارد المالية التي تزخر بها هذه البلديات، وهو ما أدى إلى ظهور مناطق الظل التي عمقت من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين سكان هذه المناطق؛ كما توصلت أيضا إلى أن الغياب التام لمؤشرات الحكم الراشد في عمل هذه البلديات، عكسته قلة المشاريع المبرمجة لتنمية هذه المناطق، وانحصارها في قطاعات ضيقة ومحدودة، إضافة إلى تفاوتها من بلدية إلى أخرى بنفس الدائرة.

الكلمات المفتاحية: حكم راشد؛ جماعات محلية؛ تنمية محلية؛ مناطق ظل؛ بلديات دائرة الحمادية.

تصنيف JEL: O2؛ R11؛ R58؛ R59.

Abstract: *This study aims to highlight the role of good governance in activating and strengthening the role of local communities in achieving development in the shadow areas in Algeria, taking the experience of the municipalities of the Hammadia district, Bordj Bou Arreridj province as a sample for this study, and for that the descriptive analytical method was relied on to describe and analyze all the components and parts of this study.*

The study concluded that the municipalities of the Hammadia district in the wilaya of Bordj Bou Arreridj lack rational and rational management of the various public facilities and financial resources that these municipalities abound in, which led to the emergence of shadow areas that deepened the social and economic differences between the residents of these areas. It also concluded that the complete absence of indicators of good governance in the work of these municipalities was reflected in the lack of projects programmed to develop these areas, and their confinement to narrow and limited sectors, in addition to their disparity from one municipality to another in the same district.

Keywords: *good governance; Local Communities; Local development; Shadow areas; Municipalities of Hammadia District.*

Jel Classification Codes: *O2; R11; R58; R59.*

المؤلف المرسل: *صابر بن معتوق، sabir.benmatoug@univ-bba.dz*

1. مقدمة

إن تحقيق أهداف التنمية المحلية المنشودة من قبل الجماعات المحلية، خاصةً ما تعلق بالتنمية المحلية بالمناطق البعيدة عن السكان، المهمشة، الفقيرة والمحرومة التي يطلق عليها اسم مناطق الظل، لا يتم إلا من خلال تبني ما يُسمى بالحكم الراشد والتخلي عن أنماط التسيير التقليدية في عمل هذه الجماعات، سواء كانت بلديات أو ولايات، ذلك أن ارتباط مفهوم التنمية بالجماعات المحلية يظهر من خلال تجسيد مبدأ الشفافية، اللامركزية والديمقراطية التشاركية، التي تُعتبر أساس التنمية المحلية، وهي من أهم مؤشرات ودلالات الحكم الراشد، وذلك في إطار مهام وصلاحيات الجماعات المحلية من خلال إشراك جميع المواطنين والسكان المحليين في إعداد برامج ومشاريع التنمية المحلية وتنفيذها في كل المجالات وميادين الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية وحتى الدينية والسياسية.

تعتبر بلديات دائرة الحمادية بولاية برج بوعريريج من بين البلديات التي تم تسجيل بها عدة مناطق ظل، وتم تصنيفها كنقاط سوداء تفتقر لأبسط ضروريات العيش والحياة الكريمة، مثل الماء، الكهرباء، الإنارة، النقل العمومي، النقل المدرسي، المرافق الصحية، الألعاب والتسلية، الصرف الصحي...الخ، الأمر يحتم هذه البلديات انتهاج وبلورة رؤى إستراتيجية مناسبة في إطار مقاربة الحكم الراشد لتنمية هذه المناطق وإخراجها من دائرة الحرمان، التهميش والعزلة.

1.1. إشكالية الدراسة: إن الإشكالية التي نسعى لمعالجتها من خلال هذا البحث تتجسد في السؤال الرئيسي التالي: **كيف يعمل الحكم الراشد على تفعيل وتعزيز دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية بمناطق الظل ؟ وما هو واقع ذلك في بلديات دائرة الحمادية ولاية برج بوعريريج؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما لمقصود بالحكم الراشد، وما هي أهم مؤشراته ودلالاته؟
- ما هو دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية بمناطق الظل؟
- هل تعتمد بلديات دائرة الحمادية ولاية برج بوعريرج على مؤشرات الحكم الراشد في تحقيق التنمية بمناطق الظل؟

2.1. فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة، والأسئلة المتفرعة عنها ننطلق من الفرضيات التالية:

- الحكم الراشد أسلوب فعال ونمط إداري جديد تعتمده الإدارة المحلية لتحقيق التنمية، يرتكز عل الشفافية والديمقراطية التشاركية، اللامركزية، الاستجابة والكفاءة والفعالية.
- تلعب الجماعات المحلية دورا محوريا في خلق وتحقيق التنمية المحلية بمناطق الظل، نظرا لكونها الأقرب للمواطنين المحليين المعزولين، المحرومين والمهمشين.
- تفتقر بلديات دائرة الحمادية ولاية برج بوعريرج إلى الاعتماد على مؤشرات ودلالات الحكم الراشد في تحقيق التنمية المحلية بمناطق الظل.

3.1. أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، نذكر أهمها في ما يلي:

- التأصيل النظري لكل من الحكم الراشد، الجماعات المحلية، مناطق الظل والتنمية المحلية؛
- إبراز دور الحكم الراشد كأسلوب فعال في تعزيز دور الجماعات المحلية في خلق وتحقيق التنمية بمناطق الظل في الجزائر؛
- التعرف على واقع بلديات دائرة الحمادية في تحقيق التنمية المحلية بمناطق الظل في إطار مقاربة الحكم الراشد.

4.1. منهج الدراسة: حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه وتحليل أبعادها، والإلمام بهذا الموضوع، اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي، لكونه يلاءم طبيعة الموضوع المدروس من خلال وصف وتحليل مختلف مكوناته وأجزائه.

1.5. محاور الدراسة: لقد تناولنا دراسة هذا الموضوع من خلال المحاور التالية:

- مفاهيم أساسية حول الحكم الراشد والجماعات المحلية؛
- الحكم الراشد والتنمية المحلية بمناطق الظل: أية مقاربة؟؛
- دور بلديات دائرة الحمادية في تحقيق التنمية المحلية بمناطق الظل في إطار الحكم الراشد.

2. مفاهيم أساسية حول الحكم الراشد والجماعات المحلية

1.2. مدخل مفاهيمي حول الحكم الراشد

يستخدم الدارسين لموضوع الحكم الراشد عدة مصطلحات للدلالة عليه واستخدامها بنفس المعنى، كالحوكمة، الحاكمية، الحكم المحلي، الحوكمة الرشيدة، الإدارة الرشيدة، الحكم الجيد، لذلك سوف نستخدم مصطلح الحكم الراشد في كل مكونات وأجزاء الورقة البحثية للحفاظ على سلامة وسلاسة الموضوع المراد دراسته.

1.1.2. مفهوم الحكم الراشد

قُدمت للحكم الراشد Good Governanc عدة تعاريف، نذكر أهمها في ما يلي:

- الحكم الراشد هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية مُنتخبة وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، وتحسين نوعية حياة المواطنين وتحقيق الرفاهية لهم، وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم، وبعبارة أخرى، فالحكم الراشد هو الإدارة الشفافة القابلة للمحاسبة للموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية لغرض التنمية المنصفة والمستمرة، وذلك ضمن نطاق بيئة سياسية ومؤسساتية تحترم حقوق الإنسان، المبادئ الديمقراطية وحكم القانون (لوني، 2019، صفحة 52).
- الحكم الراشد هو ذلك الحكم الذي يعزز ويدعم رفاهية المواطنين، ويقوم على توسيع قدراتهم وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا ومسئولا عن ضمان تحقيق مصالح جميع أفراد الشعب (خلف صقر، 2019، صفحة 67).
- الحكم الراشد هو عبارة عن العلاقات البينية المتناغمة والمنتظمة الناتجة عن التوازن في القوة والمسؤوليات بين الحكومة المركزية والمستويات الأخرى منها والفواعل غير الرسمية، وقدرة الهيئات المحلية على الاضطلاع بمسؤولياتها اللامركزية بواسطة الآليات التشاركية، حيث يكون بإمكانها خلق فرص عادلة ومستدامة للأفراد، وتقريب العلاقة بين مسؤولي الحكومات المحلية، القطاع الخاص المحلي والجماعات المحلية، بما ينتج عنه رسم فعال للبرامج التي تعكس الحاجات والأولويات المحلية (خروفي، 2019، الصفحات 816- 817).

وتتمثل عناصر الحكم الراشد فيما يلي (رحوي، 2017، صفحة 180):

- نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون؛
- لا مركزية مالية، وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي؛
- مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي؛
- تهيئة الظروف التي من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي.

2.1.2. مؤشرات الحكم الراشد

تتمثل مؤشرات الحكم الراشد في العناصر التالية (صاري و سعيداني، 2018، الصفحات 195- 196)، (لوني، 2019، الصفحات 54- 56):

– **المشاركة Participation**: من خلال تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات، من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات، سواء بطريقة مباشرة أو عن طريق المجالس المنتخبة التي تعبر عن مصالحهم وتعالج مختلف القضايا والمشاكل المحلية؛

– **اللامركزية La décentralisation**: إن توزيع الوظائف بين السلطة المركزية داخل الدولة والإدارة المحلية من مؤشرات الحكم الراشد، ذلك أنه لا يمكن الاستجابة لمتطلبات المواطنين والاهتمام بانشغالاتهم إلا من خلال تجسيد لا مركزية النظام الإداري وتقريب الإدارة من المواطن؛

– **الشرعية Legitimacy**: من خلال قبول المواطن المحلي لسلطة هؤلاء الذين يحوزون القوة داخل المجتمع ويمارسونها في إطار قواعد مقبولة، وأن يستند إلى حكم القانون والعدالة ، وذلك بتوفير فرص متساوية للجميع؛

– **الشفافية Transparency**: إتاحة تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها لجميع الأطراف في المجتمع المحلي من شأنه توفير الفرصة للحكم على مدى فعالية الأجهزة المحلية وتعزيز قدرة المواطن المحلي على المشاركة، كما أن مساءلة الأجهزة المحلية مرهون بقدر المعلومات المتاحة حول نتائج الأعمال؛

– **المساءلة Accountability**: يخضع صانع القرار في الأجهزة المحلية لمساءلة المواطنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة؛

– **الكفاءة والفعالية Efficiency & Effectiveness**: وتعني قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد إلى برامج وخطط ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين المحليين، وتعبر عن أولوياتهم، مع تحقيق نتائج أفضل وتنظيم الاستفادة من الموارد المتاحة؛

– **الاستجابة Responsiveness**: وهو أن تسعى الجهات المحلية إلى خدمة جميع الأطراف المعنية والاستجابة لمطالبها، خاصة الفقراء والمحرومين والمهمشين، وترتبط الاستجابة بدرجة المساءلة التي تستند بدورها على درجة الشفافية وتوفر الثقة بين الأجهزة المحلية والمواطن المحلي؛

– **الرؤية الإستراتيجية La vision stratégique**: طبقا لهذا المؤشر تلتزم مختلف الإدارات بمراعاة التطور الذي يشهده المجتمع من جميع الجوانب والتكيّف بسرعة مع الظروف المستجدة، وهو ما يفرض على الجهات المعنية وضع خطط وبرامج بهدف التنبؤ بكل المتغيرات واتخاذ ما يلزم من أجل مواجهتها؛

– **الإنصاف والعدل L'équité et la justice sociale**: يقصد بهما العدل الاجتماعي، بحيث يكون لكل فئات المجتمع على اختلاف أوضاعهم الفرصة في تحسين أوضاعهم الاجتماعية والتطلع نحو تحسين أفضل لظروفهم؛

– **حكم القانون (سيادة القانون) L'Etat de droit**: يعني أنّ الجميع، حكاما ومسئولين ومواطنين يخضعون للقانون، ويجب أن تطبق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادية وبدون تمييز بين الأفراد، وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان وتكون ضامنة لها.

2.2. مفاهيم نظرية حول الجماعات المحلية في الجزائر:

1.2.2. مفهوم الجماعات المحلية في الجزائر

تعرف الجماعات المحلية على أنها وحدات جغرافية مقسمة في إقليم الدولة، وهي وحدات مستقلة في الولايات والمدن، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتتولى إدارة الشؤون المحلية بالأساليب المتوفرة لديها (زوين، 2020، صفحة 148).

كما تعرف كذلك الجماعات المحلية بأنها عبارة عن توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة والسلطات المركزية، وبين هيئات محلية منتخبة تمثل السكان المحليين تمثيلا صادقا، وتكون لها سلطة التصرف في المسائل التي تخص مصالح هؤلاء السكان المحليين وتخضع لرقابة السلطة المركزية (قاشي و قاصب، 2018، صفحة 339).

بالنسبة للجزائر فإن الجماعات المحلية للدولة هي البلدية والولاية، وتعتبر البلدية هي الجماعة القاعدية، وتقوم العلاقات بين الدولة والجماعات المحلية على مبادئ اللامركزية وعدم التركيز (مرسوم رئاسي رقم 20-442، 2020).

فالبلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وتُحدث بموجب القانون، كما هي قاعدة إقليمية لامركزية ومكان لممارسة المواطنة، وتُشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية، وتُمارس صلاحياتها المخولة لها بموجب القانون، وتساهم بصفة خاصة مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن، وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه (القانون رقم 11-10، 2011)، كما تتوفر البلدية على هيئة مداولة، تتمثل في المجلس الشعبي البلدي، وهيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي؛

أما الولاية فهي الجماعة الإقليمية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضاً الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة، وتُشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة، وتساهم في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة، وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين (القانون رقم 10-07، 2012). وتتكون هيئات الولاية من هيئتين أساسيتين، هما: المجلس الشعبي الولائي والوالي.

2.2.2. صلاحيات ومهام الجماعات المحلية:

تختص الجماعات المحلية بصلاحيات متشعبة وواسعة في كل قطاعات النشاط، منها قطاع الشباب والرياضة، الفلاحة، الصحة، السياحة، النقل، العمل والتكوين المهني، التربية، الصناعة، الطاقة والمياه، التخطيط والتنمية العمرانية، الحماية والترقية الاجتماعية لبعض فئات المواطنين، الثقافة، التجارة، البريد والمواصلات، المنشآت الأساسية القاعدية، الشؤون الدينية والأوقاف، السكن، الغابات وإصلاح الأراضي، ومن أبرز مهامها نذكر ما يلي (فيدمة، 2012، الصفحات 121- 122):

– **المحافظة على الممتلكات**: تتمثل في المحافظة على المنشآت الإدارية التربوية الثقافية والمنشآت القاعدية والسدود والشبكات المختلفة التي تتطلب جهدا واحدا في الصيانة والتجديد والتصليح والحماية والتجهيز العام، ونعني به كل المنشآت والمخططات المبرمجة التي تهدف إلى تنمية محلية في كل المجالات التي تمس حياة المواطن اليومية الفردية، الجماعية، الاجتماعية والاقتصادية؛

– **المهام المتعلقة بالمحيط والعمران** :القيام بكل الأعمال التي تساهم في تقوية نظافة المحيط، تجميع الأوساخ وتنظيف وتزيين الأحياء ومحاربة الأمراض المتنقلة، سواء عن طريق المياه أو الحيوان، ومحاربة التلوث وحماية البيئة وفرض احترام قواعد البناء وتطوير الأشكال المعمارية الأصيلة والاستفادة من المخططات في مجال التغيير والبناء، وعليه فإن المحيط والعمران هما من المهام التي تعبر عن سلطة الدولة ومصداقية الجماعات المحلية؛

– **المهام المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية**: تتمثل الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها الجماعات المحلية في توفير احتياجات المواطنين المحليين من السكن، المأوى في حالة الكوارث، تقديم مساعدات للبناء، المعونات الغذائية، التكفل بالمعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة، تشغيل الشباب، مساعدة العائلات عديمة الدخل.

3. الحكم الراشد والتنمية المحلية بمناطق الظل: أية مقاربة؟

1.3 مفهوم مناطق الظل

يمكن تعريف مناطق الظل كما يلي:

– مناطق الظل هي المناطق المعزولة عن مراكز المعيشة والمحرومة من البنية التحتية والمرافق، كالمياه والكهرباء، والمراكز الصحية والمدارس، وهذه المناطق في الجزائر شاسعة وعميقة، كما أنها مجهولة ومهملة (LAHOUAZI & KHOUILDAT, 2021, p. 180).

– مناطق الظل هي المناطق المعزولة التي تفتقر إلى أدنى شروط الحياة، من قبيل غياب الكهرباء والغاز وشبكات المياه والطرقات والصرف الصحي والإنارة العمومية، فيما تنعدم المرافق والمنشآت الرياضية والصحية، بالإضافة إلى بعد المدارس والمركز الصحية، حيث بقيت تعيش في الفقر والبطالة ولم تعرف أي تنمية منذ سنين عديدة، ورغم أن بعضها استفاد من مشاريع تنموية إلا أنها لم تجسد على أرض الواقع بسبب التلاعب بجزء منها بواسطة غش وتقارير مغلوطة (بوحصان و زنكري، 2021، صفحة 642).

– يقصد بها المناطق النائية، كما تسمى أيضا بالمناطق الفقيرة التي مازال يلفها الظل الذي لم ينقشع عنها بسبب حرمانها من حقها في التنمية المحلية، مما أدى إلى خلق مناطق جغرافية ذات كثافة سكانية معتبرة لا تتوفر على المرافق الضرورية وعلى متطلبات الحياة اليومية، مما خلف تداعيات قاسية على سكان تلك الفضاءات البشرية وأصبحت تحتاج فعلا أن تكون محل تكفل حقيقي لاستدراك مسار التأخر الذي لحق بها (حدوش و بسة، 2021، صفحة 11).

2.3. خصائص مناطق الظل:

تتمثل أهم خصائص مناطق الظل فيما يلي (LAHOUAZI & KHOUILDAT, 2021, p. 180):

– صعوبة الوصول إليها بسبب الموقع الجغرافي وبعد المسافة، التضاريس، شبكة الطرق المهترأة وقلة المواصلات، إضافة إلى عزلة بعض التجمعات الريفية؛

– انخفاض معدلات تدفق وتوزيع الكهرباء إليها؛

– عدم وجود بنية تحتية مناسبة للاتصالات؛

– الكثافة السكانية المنخفضة لساكني هذه المناطق، لأن معظم السكان متواجدين بقرى ومداشر صغيرة منتشرة في مجتمعات منفصلة جغرافيا عن بعضها البعض؛

– الدخل الضعيف لسكان هذه المناطق، خاصة الريفية منها؛

– ارتفاع مستويات الأمية.

3.3. التنمية المحلية بمناطق الظل (ضبط المفهوم)

قبل تناول تنمية مناطق الظل لابد في البداية من التطرق لمفهوم التنمية المحلية، حيث قدمت لها عدة تعاريف، نذكر منها ما يلي:

– التنمية المحلية هي تنمية المجتمع المحلي لرفع مستوى المعيشة، وتهيئة أسباب الرقي الاجتماعي المحلي، من خلال مشاركة المجتمع الايجابية ومبادراته الذاتية، علاوة على الجهود الحكومية (عبد الوهاب، 2008، صفحة 20).

– التنمية المحلية هي مجموعة السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مطلوب ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسين نظام توزيع الدخول (هوشات، 2018، صفحة 39).

أما التنمية المحلية بمناطق الظل فيمكن تعريفها على أنها عملية متكاملة وإستراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية للفقراء، المحرومين، المعزولين والمهمشين، وذلك من خلال تحسين وتطوير مختلف الخدمات الاقتصادية والاجتماعية، المتمثلة في التعليم، الصحة، توفير المياه، الإمداد اللازم بالكهرباء والغاز، الإسكان وتوفير خدمات الاتصال والمواصلات...الخ.

– تنمية مناطق الظل هي عملية تغيير مخطط وممنهج للنهوض بمختلف نواحي الحياة للسكان المعزولين والمهمشين، سواء من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، أو حتى البيئية، من خلال إشراك أبناء المجتمع المحلي بنهج ديمقراطي ولا مركزي لتحقيق إدماج هذه المناطق في الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية للدولة ككل.

4.3. الحكم الراشد كرافد لتحقيق التنمية المحلية بمناطق الظل في الجزائر

إن مراهنة السياسات الجزائرية على التنمية من فوق واعتماد التسيير المركزي والمخططات الكبرى لتسيير عملية التنمية، كانت مراهنة خاطئة ومكلفة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، كما أنها كانت مكلفة زمنيا، الأمر الذي نتج عنه ظهور مناطق مهمشة، معزولة، فقيرة ومحرومة لعبت دورا أساسيا في اختلال الأقاليم وعدم تكافؤ الفرص بين أفراد الشعب الواحد في الحصول على التنمية التي تضمن له كرامته وعيشه بأبسط ضروريات الحياة، وهو ما يستدعي أهمية إعادة صياغة السياسات التنموية، والرهان على التنمية من الأسفل، بالانطلاق من المحلي وإشراك جميع الفاعلين المحليين (رحوي، 2017، صفحة 181).

عند الحديث عن بناء الحكم الراشد أو الصالح للجماعات المحلية في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية بمناطق الظل، يمكن مقاربة الموضوع من خلال التطرق إلى خصائص الحكم غير الراشد أو السيئ أو غير الصالح (Poor Governance) وهذا حتى يسهل علينا معرفة أسباب استمرارية العجز في التوصل إلى عمل تنموي شامل في الجزائر وظهور مناطق الظل، و من ثمة تحديد آليات معالجتها، هذه الخصائص تتمثل في ما يلي (بوعيطة و بوقرة، 2018، صفحة 52):

– الحكم الذي يفشل في الفصل الواضح بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة، وبين المال العام والخاص، ويتجه بشكل دائم إلى استخدام الموارد العامة أو استغلالها لصالح مصلحة خاصة؛

– الحكم الذي ينقصه الإطار القانوني، ولا يطبق مفهوم حكم القانون؛

– الحكم الذي لديه عدد كبير من المعوقات القانونية والإجرائية أمام الاستثمار الإنتاجي بما يدفع نحو أنشطة الربح الريعي والمضاربات؛

– الحكم الذي يتميز بوجود أولويات تتعارض مع التنمية وتدفع نحو الهدر في الموارد المتاحة وسوء استخدامها؛

– الحكم الذي يتميز بوجود قاعدة ضيقة ومغلقة وغير شفافة للمعلومات، ولعملية صنع القرار بشكل عام، وعمليات وضع السياسات بشكل خاص؛

– الحكم الذي يتميز بوجود الفساد وانتشار آلياته، بما في ذلك القيم التي تتسامح مع الفساد.

صفوة القول أن تبني الحكم الراشد في عمل الجماعات المحلية بالجزائر هو اللبنة الأساسية لتنمية مناطق الظل وإدماجها في شتى نواحي الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.

4. دور بلديات دائرة الحمادية في تحقيق التنمية المحلية بمناطق الظل في إطار الحكم الراشد

تعتبر دائرة الحمادية من بين دوائر ولاية برج بوعريريج التي تم بها تسجيل عدة مناطق للظل منتشرة عبر بلدياتها الأربعة، وهو ما دفع بالإدارة المحلية لهذه البلديات إلى المسارعة لإحصاء النقائص المسجلة بهذه المناطق واتخاذ مجموعة من الإجراءات لتنميتها وفك العزلة.

1.4. عدد مناطق الظل والنقائص المسجلة ببلديات دائرة الحمادية ولاية برج بوعريريج

يمكن توضيح عدد مناطق الظل ببلديات دائرة الحمادية، وكذا النقائص المسجلة بها في الجدول التالي:

الجدول (01): عدد مناطق الظل ببلديات دائرة الحمادية والنقائص المسجلة في عام 2020

البلدية	عدد مناطق الظل	النقائص المسجلة							
		ماء	كهرباء	غاز	التطهير	إطعام مدرسي	اكتظاظ الأقسام	التدفئة المدرسية	النقل المدرسي
الحمادية	**23**	15	20	9	15	1	2	0	0
الرابطة	**26**	0	18	2	22	1	6	0	0
العش	**15**	13	11	12	13	3	3	3	0
القصور	**7**	4	3	0	3	0	2	0	1
البلدية	عدد مناطق الظل	النقائص المسجلة							
		النقل العمومي	الطرق	زحف الرمال	إنارة	صحة	أمن	ملاعب	أخطار
الحمادية	**23**	5	22	0	22	12	0	7	0
الرابطة	**26**	0	22	0	22	0	1	2	1
العش	**15**	7	13	1	7	9	15	9	7
القصور	**7**	0	7	0	3	0	0	0	1

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على معلومات مقدمة من البلديات المعنية.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه تم إحصاء 77 منطقة ظل ببلديات دائرة الحمادية في عام 2020، حيث تحتل بلدية الرابطة المرتبة الأولى بـ 26 منطقة ظل، تليها بلدية الحمادية بـ 23 منطقة، ثم بلدية العش بـ 15 منطقة ظل، وفي الأخير بلدية القصور بـ 7 مناطق للظل، كما نلاحظ كذلك أنه تم تسجيل عدة نقائص تتعلق بأبسط ضروريات العيش الكريم للمواطنين المتواجدين بمناطق الظل في هذه البلديات، خاصة ما تعلق بالماء، الصرف الصحي، الكهرباء والغاز، التمدرس، الطرق والنقل العمومي، الصحة، الأمن، الإنارة، أماكن اللعب والترفيه.

2.4. العمليات المسجلة ضمن المخطط البلدي التنموي في مناطق الظل لدائرة الحمادية حسب القطاعات

يمكن توضيح العمليات التنموية المسجلة في مناطق الظل لدائرة الحمادية ولاية برج بوعريريج حسب القطاعات في إطار مخطط البلدية التنموي في الجدول التالي:

الجدول (02): عدد وقيمة المشاريع التنموية المسجلة ضمن المخطط البلدي التنموي في مناطق الظل لدائرة الحمادية حسب القطاعات

البلدية	الأشغال العمومية		الري		التمدرس		التهيئة الحضرية		الإجمالي	
	العدد	القيمة دج	العدد	القيمة دج	العدد	القيمة دج	العدد	القيمة دج	العدد	القيمة دج
الحمادية	2	19626000	10	27661000	1	6143000	0	0	13	53 430 000
القصور	9	85477000	4	21594000	0	0	1	25054000	14	132 125 000
العش	4	31436000	5	49301000	1	7037000	2	4873000	12	92 647 000
الرابطة	2	20994000	2	10976000	0	0	0	0	4	31 970 000

Source: Wilaya de bordj bou arreridj : **programmes d'investissement public inscrits au titre des pcd dans les zones d'ombre- inscription 2020**, direction de la programmation et du suivi budgetaires, 2021.

يمكن توضيح إجمالي عدد المشاريع التنموية لكل بلدية من بلديات دائرة الحمادية لتنمية مناطق الظل في مختلف القطاعات في الشكل التالي:

الشكل 01: إجمالي عدد المشاريع التنموية المسجلة في مناطق الظل بدائرة الحمادية

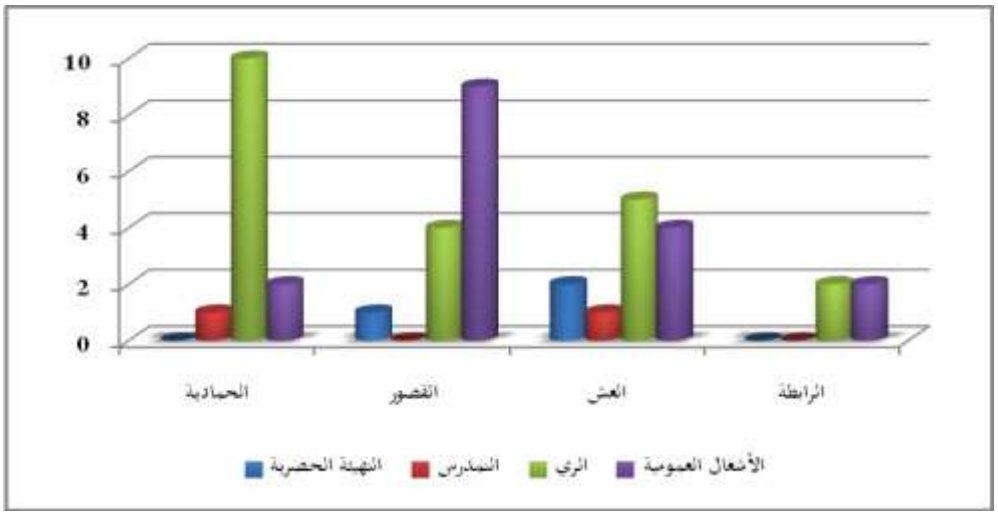

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على الجدول السابق رقم 02

كما يمكن توضيح إجمالي المبالغ المالية المرصودة لكل بلدية من بلديات دائرة الحمادية لتنمية مناطق الظل في مختلف القطاعات في الشكل التالي:

الشكل 02: إجمالي قيمة المشاريع التنموية المسجلة في مناطق الظل بدائرة الحمادية

الوحدة: دينار جزائري

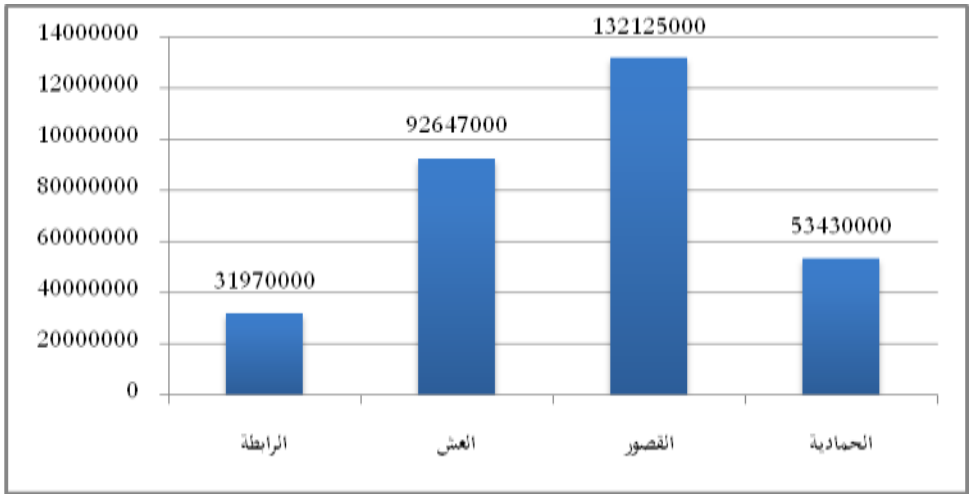

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على الجدول السابق رقم 02

– بالنسبة لإجمالي عدد المشاريع التنموية المسجلة: نلاحظ من خلال الجدول رقم 02، والشكل السابق رقم 01، أن بلدية القصور احتلت المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع التنموية المسجلة بـ 14 مشروعا تنمويا، منها 09 مشاريع في قطاع الأشغال العمومية و04 مشاريع في قطاع الري، ومشروع واحد في التهيئة الحضرية، ثم تأتي بلدية الحمادية في المرتبة الثانية بـ 13 مشروعا، منها 10 مشاريع في قطاع الري و02 مشروع في قطاع الأشغال العمومية ومشروع واحد بالنسبة للتمدرس، وحلت بلدية العش في المرتبة الثالثة بـ 12 مشروعا تنمويا، منها 04 مشاريع في قطاع الأشغال العمومية و05 مشاريع في قطاع الري، و02 مشروع في التهيئة الحضرية، ومشروع واحد

بالنسبة للتمدرس، بينما حلت بلدية الرابطة في المرتبة الأخيرة بـ 04 مشاريع فقط، منها 02 مشروع في قطاع الأشغال العمومية و02 مشروع في قطاع الري.

كما نلاحظ أيضا الفرق الواسع والهوة الكبيرة بين عدد المشاريع التنموية المسجلة ببلديات الدائرة والنقائص المسجلة بكل بلدية من بلديات الدائرة الموضحة في الجدول رقم 01، فبالنسبة لبلدية الحمادية مثلا، تم تسجيل بها 13 مشروعا تنمويا، بينما تحتاج إلى 130 مشروعا في مختلف القطاعات (22 مشروع للطرق، 22 مشروع للإنارة، 20 مشروع للكهرباء، 30 مشروع للماء والتطهير، 12 مشروع للصحة...الخ) لتنمية مناطق الظل المتواجدة بها والمقدرة بـ 23 منطقة ظل، وبالنسبة لبلدية العش تم تسجيل بها 12 مشروعا تنمويا، بينما تحتاج إلى 126 مشروعا في مختلف القطاعات (15 مشروع للأمن، 13 مشروع للطرق، 11 مشروع للكهرباء، 13 مشروع للماء، 09 مشاريع للصحة، 07 مشاريع للنقل العمومي...الخ) لتنمية مناطق الظل المتواجدة بها والمقدرة بـ 15منطقة ظل، ونفس التحليل ينطبق على كل من بلديتي القصور والرابطة.

نلاحظ أيضا عدم التجانس بين عدد المشاريع التنموية المسجلة وعدد مناطق الظل المتواجدة بكل بلدية من بلديات الدائرة، فمثلا تم تسجيل 04 مشاريع تنموية ببلدية الرابطة التي تتواجد بها 26 منطقة ظل، في حين تم تسجيل 14 مشروعا ببلدية القصور التي تتواجد بها 07 مناطق ظل، وتم تسجيل 12 مشروعا ببلدية العش التي تتواجد بها 15منطقة ظل، أما بالنسبة لبلدية الحمادية فقد تم تسجيل بها 13 مشروعا تنمويا موزعا على 23 منطقة ظل.

تفسير التحليل السابق هو غياب عدة مؤشرات للحكم المحلي الراشد في عمل هذه البلديات لتنمية مناطق الظل المتواجدة بها، خاصة ما تعلق بالتخطيط المحلي، الشفافية والاستجابة.

- **التخطيط المحلي**: وهو التخطيط الذي يركز على الاهتمام بالوحدات والمناطق المحلية الصغيرة في المجتمع، وتحقيق الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع المحلي، والاستفادة من مشاركة أفراد ذلك المجتمع في وضع وتنفيذ مخططات التنمية، أو هو الطريقة التي تسمح بالتخطيط للخدمات الاجتماعية على المستوى المحلي بالطريقة التي تمكن بالفعل من مقابلة الاحتياجات والمتطلبات المحلية لدى المواطنين المحليين (خلف صقر، 2019، صفحة 63)، وما لمسناه في البلديات محل الدراسة هو غياب هذا المؤشر، سواء من حيث المشاركة الشعبية في إقرار وإحداث التنمية المحلية أو المقابلة الفعلية لاحتياجات ومتطلبات سكان مناطق الظل، حيث تم تسجيل 13 مشروعا ببلدية الحمادية مقارنة مع الاحتياجات والمتطلبات الفعلية التي تفوق 130 مشروعا في شتى القطاعات، ونفس الشيء بالنسبة لباقي البلديات؛
- **الشفافية**: يحتل مؤشر الشفافية مكانة مميزة في قانون البلدية رقم 11-10، من خلال إتاحة الفرصة للمواطنين لمعرفة القرارات المتخذة على مستوى بلديتهم من خلال التدفق الحر للمعلومات، مما يسهل رصد أخطاء عمل المجالس (طري، 2018، صفحة 479)، حيث نصت المادة 11 منه على أن البلدية تشكل الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري، ويتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في هذا القانون، ويمكن في هذا المجال استعمال على وجه الخصوص الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة، كما يمكن للمجلس الشعبي البلدي تقديم عرض عن نشاطه السنوي أمام المواطنين (القانون رقم 11-10، 2011). كما نصت المادة 14 منه على أنه يمكن لكل شخص الاطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي وكذا القرارات البلدية، ويمكن لكل شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة منها كاملة أو جزئية على نفقته (القانون رقم 11-

10، 2011). ولكن الملاحظ على البلديات في الجزائر بصفة عامة وبلديات عينة الدراسة بصفة خاصة أنها تعمل في السرية وتتجنب الشفافية والوضوح في قراراتها، مما يؤدي إلى تكريس القيم الانعزالية والاستبعاد الاجتماعي.

- **الاستجابة:** تعتبر الجماعات المحلية أكثر استجابة للمطالب المحلية من الحكومة أو الدولة، نظرا لمعرفة هذه الجماعات بالمجتمع المحلي وظروفه ومتطلباته واحتياجاته وإحساسها بالمسؤولية المباشرة تجاه المواطنين المحليين (سمير، 2008، صفحة 14)، ولكن هذا المؤشر غائب تماما في البلديات عينة الدراسة، حيث نلاحظ عدم استجابة هذه البلديات لمتطلبات واحتياجات سكان مناطق الظل، وهو ما يعكسه عدد المشاريع التنموية المسجلة بها التي لا تقارن مع الاحتياجات والنقائص المسجلة بهذه المناطق، الأمر الذي أدى إلى فقدان الثقة بين الأجهزة المحلية والمواطن المحلي المهمش، المعزول والفقير.

– بالنسبة لإجمالي قيمة المشاريع التنموية المسجلة: نلاحظ من خلال الجدول رقم 02، والشكل السابق رقم 02، أن هناك تفاوت في المبالغ المالية المرصودة لتنمية مناطق الظل المتواجدة بكل بلدية، حيث تم تخصيص ما قيمته 132125000 دج للمشاريع المسجلة ببلدية القصور، و92647000 دج لتنمية مناطق الظل ببلدية العش من خلال 12 مشروع مسجل، بينما تم تخصيص مبلغ 53430000 دج لتنمية مناطق الظل ببلدية الحمادية من خلال 13 مشروع مسجل، كما تم تخصيص 31970000 دج للمشاريع المسجلة ببلدية الرابطة، ويعود هذا التفاوت في المبالغ المالية الموجهة إلى كل بلدية إلى طبيعة الموارد المالية لكل بلدية إلى جانب غياب اللامركزية المالية التي تعد أحد أهم مؤشرات الحكم الراشد في عمل الجماعات المحلية، فاللامركزية المالية هي إعطاء كامل الصلاحيات للجماعات المحلية في اتخاذ القرارات المتعلقة بتحصيل الإيرادات وتوجيه النفقات، من أجل تحقيق تنمية محلية حقيقية وشاملة.

3.4. واقع التنمية المحلية بمناطق الظل في بلديات دائرة الحمادية في إطار مقاربة الحكم الراشد

1.3.4. واقع التنمية المحلية بمناطق الظل في بلدية الحمادية

يمكن توضيح واقع التنمية المحلية بمناطق الظل ببلدية الحمادية ولاية برج بوعريريج من خلال المشاريع التنموية المسجلة بها في الجدول التالي:

الجدول (03): المشاريع التنموية المسجلة ببلدية الحمادية لتنمية مناطق الظل

البلدية	المشروع	سنة التسجيل	المبالغ دج	نسبة الانجاز المادية	نسبة الانجاز المالية	ملاحظات
الحمادية	تدعيم بوعروس بالمياه الصالحة للشرب	2017-08-20	1,561,000.00	%100	%94.94	عملية منتهية
	إنجاز معبر على واد المري بالربيعيات	2018-06-19	7,897,000.00	%100	%100	عملية مغلقة في 2020/07/12
	إعادة تأهيل شبكة التطهير بوسمير	2019-03-13	6,000,000.00	%70	%59.80	عملية في طور الانجاز
	دراسة تطهير لغواشمية– أولاد عيسى– الصفية	2019-05-07	191,000.00	%0	%0	دراسة مكتملة
	توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب لغوال بلدية الحمادية	2019-05-07	4,822,000.00	%100	%99.83	عملية منتهية
	تمديد المصب النهائي لحي 300 مسكن بالزقر على مسافة 270م	2020-01-23	5,643,000.00	%100	%36.74	عملية منتهية
	إنجاز الطريق الرابط بين لقواسمية – لكانطيلة ط و 45 على مسافة 1,4 كلم (الشطر الأول) بلدية الحمادية	2020-01-23	11,723,000.00	%100	%29.95	عملية منتهية
	تدعيم شبكة المياه الصالحة للشرب الفيرمة –أم الطين – لحرارشة	2020-05-12	4,603,000.00	%95	%0	عملية في طور الانجاز

	تدعيم شبكة المياه الصالحة للشرب الذيابة- ماجن عمران	2020 -05-12	1,831,000,00	%100	%0	عملية منتهية
	تهيئة وتجهيز بئر هلتالة	2020 -05-12	805,000,00	%100	%100	عملية منتهية
	تهيئة وتجهيز بئر لغوال	2020 -05-12	1,163,000.00	%100	%0	عملية منتهية
	تهيئة وتجهيز بئر الجرف ماجن عمران	2020 -05-12	1,042,000.00	%30	%0	عملية في طور الانجاز
	تهيئة مدرسة عيسى بالطيب ذراع الشيخ بما فيها جدار الإحاطة بلدية الحمادية	2020 -05-19	6,143,000.00	%100	%0	عملية منتهية

Source: Wilaya de bordj bou arreridj : **programmes d'investissement public inscrits au titre des pcd dans les zones d'ombre- inscription 2020**, direction de la programmation et du suivi budgetaires, 2021.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن مناطق الظل كانت موجود قبل أن يأخذ هذا المصطلح رواجا إعلاميا سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا، أي قبل اجتماع الحكومة مع الولاة يومي 16 و17 فيفري 2020 وبروز هذا المصطلح، حيث نجد أن هناك 05 مشاريع مسجلة بمناطق الظل في بلدية الحمادية خلال الفترة 2017- 2019، إلى جانب 08 مشاريع مسجلة بعنوان سنة 2020.

كما نلاحظ كذلك أن هناك مشروع واحد منتهي ومغلق بنسبة 100% ماديا وماليا، وهو مشروع إنجاز معبر على واد المري بالربيعيات، كما أن هناك 08 مشاريع تنموية منهية بنسبة 100% ماديا، و03 مشاريع في طور الانجاز، منها مشروع إعادة تأهيل شبكة التطهير بوسمير الذي تم تسجيله في 2019/03/13 بتكلفة قدرها 6,000,000.00 دج، إلى جانب مشروع واحد مكتمل الدراسة وينتظر الانطلاق، وهو مشروع تطهير لغواشمية- أولاد عيسى– الصفية، الذي تم تسجيله في 2019/05/07 بمغلف مالي قدره 191,000.00 دج، ويفسر هذا بغياب أحد المؤشرات الهامة للحكم الراشد في عمل البلدية، وهو مؤشر الكفاءة والفعالية، حيث تفتر بلدية الحمادية إلى عنصر الكفاءة والفعالية، الذي يتعلق بقدرة البلدية على تحويل الموارد المتاحة إلى برامج ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين من خلال التخصيص الكفء للموارد المتاحة وتحقيق نتائج أفضل. ولهذا يجب على بلدية الحمادية اللجوء إلى ما يسمى بالتقييم الذاتي عند بداية كل دورة من دورات المجالس المنتخبة، أو من خلال تقييم الميزانية عن طريق المقارنة بين الاعتمادات المخصصة ونسب الانجاز واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتسريع وتيرة انجاز المشاريع المسجلة بمناطق الظل، إضافة إلى تفعيل قدرتها على إدارة مواردها الخاصة بكل استقلالية تامة دون تدخل الهيئات المشرفة عنها محليا أو مركزيا (طيلب و كاس، 2021، صفحة 208).

كما نلاحظ من خلال الجدول ضعف نسب الانجاز المالية، وهو ما يعكس ضعف الموارد المالية الذاتية لبلدية الحمادية واعتمادها على الموارد المركزية أو الخارجية.

2.3.4. واقع التنمية المحلية بمناطق الظل في بلدية القصور

يمكن تحليل واقع التنمية المحلية بمناطق الظل ببلدية القصور ولاية برج بوعريريج من خلال المشاريع التنموية المسجلة بها في الجدول التالي:

الجدول (04): المشاريع التنموية المسجلة ببلدية القصور لتنمية مناطق الظل

البلدية	المشروع	سنة التسجيل	المبالغ دج	نسبة الانجاز المادية	نسبة الانجاز المالية	ملاحظات
القصور	تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب شعبة الطاهر بالقصور	2018 -06-24	12,949,000.00	%100	%100	عملية منتهية
	إنجاز طريق تازروت – أولاد مبروك على مسافة 02 كلم	2018 -08-06	24,330,000.00	%100	%99.15	عملية منتهية
	دراسة تشخيص وتأهيل شبكة التطهير لمدينة	2019 -03-12	2,077,000.00	%100	%100	عملية منتهية

	القصور وتوبو					
عملية منتهية	%89.32	%100	5,526,000.00	2019 -03-12	إنجاز منشأ فني بواد الولجة بقرية البلج بلدية القصور	
عملية منتهية	%100	%100	167,000.00	2019 -03-13	دراسة توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب بوراسن	
عملية منتهية	%94.42	%100	6,401,000.00	2019 -03-13	إنجاز خزان مائي بوراسن	
عملية في طور الانجاز	%08.60	%60	25,054,000.00	2019 -03-13	التهيئة الحضرية الحامة بلدية القصور	
عملية منتهية	%91.81	%100	8,510,000.00	2019 -03-13	إنجاز طريق علوان على مسافة 750 م ط	
عملية منتهية	%0	%100	7,459,000,00	2019 -03-13	إعادة تأهيل الطريق الرابط بين الطريق الولائي 01 ببلفيل وعائلة بحيح على مسافة 650 م ط	
عملية منتهية	%79.72	%100	5,290,000.00	2019 -03-13	إعادة تأهيل طريق دمنة السدراية على مسافة 0,4 كلم	
عملية منتهية	%73.71	%100	4,682,000.00	2019 -03-17	إعادة تأهيل طريق ذراع لصلام على مسافة 370 م ط	
عملية منتهية	%33.99	%100	9,681,000.00	2020 -01-23	إنجاز طريق الملمالة بالحامة على مسافة 0,8 كلم بلدية القصور	
عملية في طور الانجاز	%0	%5	9,640,000.00	2020 -04-15	إعادة تأهيل طريق ماترحل على مسافة 01 كلم	
عملية في طور الانجاز	%0	%35	10,359,000.00	2020 -04-04	إعادة تأهيل الطريق الرابط بين الحمام والعرقوبة على مسافة 01 كلم بلدية القصور	

Source: Wilaya de bordj bou arreridj : **programmes d'investissement public inscrits au titre des pcd dans les zones d'ombre- inscription 2020**, direction de la programmation et du suivi budgetaires, 2021.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنه تم تسجيل 02 مشروع بعنوان سنة 2018، و08 مشاريع بعنوان سنة 2019، و03 مشاريع فقط بعنوان سنة 2020 لتنمية مناطق الظل ببلدية القصور، كما نلاحظ كذلك أنه تم الانتهاء من انجاز 11 مشروع ماديا مع التفاوت في نسب الانجاز المالية، مقابل 03 مشاريع في طور الانجاز، وهذا دليل على تقاعس وتماطل البلدية في انجاز المشاريع المسجلة، وافتقادها لمؤشرين مهمين من مؤشرات الحكم الراشد، وهما مؤشري الاستجابة، الكفاءة والفعالية.

كما نلاحظ كذلك أن معظم المشاريع المسجلة بالبلدية تتعلق بانجاز وإعادة تأهيل الطرق (08 مشاريع من أصل 14 مشروع) ومشروع واحد يتعلق بالتهيئة الحضرية، أما باقي المشاريع فتتعلق بقطاع المياه والصرف الصحي، أي أنه تم إهمال عدة قطاعات إستراتجية مهمة ينتظر المواطن المحلي تجسيد فيها مشاريع تنموية لصالحه، كقطاع الصحة، قطاع التمدرس، الكهرباء، الإنارة...الخ، وهذا راجع لغياب الرؤية الإستراتيجية للبلدية، التي تعتبر أحد مؤشرات الحكم المحلي الراشد، خاصة ما تعلق بالجانب الصحي في ظل تفشي وباء كورونا المستجد (كوفيد-19) الذي أثبت هشاشة المنظومة الصحية الجزائرية وحتى العالمية. لذلك يجب على بلدية القصور التفكير بجدية في إتباع رؤية إستراتجية مناسبة للمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة واختيار أفضلها، خاصة وأن قانون البلدية رقم 11-10 يخول للبلدية اللجوء إلى مكاتب الدراسات والخبرة من أجل تحسين مستوى معيشة المواطنين، حيث نصت المادة 13 منه على أنه يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية، أن يستعين بصفة استشارية، بكل شخصية محلية وكل خبير وكل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا، الذين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطاتهم (القانون رقم 11-10، 2011).

3.3.4. واقع التنمية المحلية بمناطق الظل في بلدية العش

يمكن توضيح واقع التنمية المحلية بمناطق الظل ببلدية العش ولاية برج بوعريريج من خلال المشاريع التنموية المسجلة بها في الجدول التالي:

الجدول (05): المشاريع التنموية المسجلة ببلدية العش لتنمية مناطق الظل

البلدية	المشروع	سنة التسجيل	المبالغ دج	نسبة الانجاز المادية	نسبة الانجاز المالية	ملاحظات
العش	إنجاز تطهير مراكز العش الشطر الأول	2014 -07-07	39,022,000.00	%100	%64.24	عملية منتهية
	دراسة وإنجاز قسمين بمدرسة زايدي مخلوف قرية الفج	2019 -03-04	7,037,000.00	%100	%93.15	عملية منتهية
	إنجاز الإنارة العمومية بالفج	2019 -03-13	2,990,000.00	%100	%100	عملية مغلقة في 2020/09/30
	إنهاء شبكة المياه الصالحة للشرب لمجاز	2019 -03-13	2,952,000.00	%100	%100	عملية مغلقة في 2020/09/30
	توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب لمحامدية	2019 -03-13	3,800,000.00	%100	%100	عملية مغلقة في 2020/09/30
	توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب لعطاوة لبيبات	2019 -03-13	3,342,000.00	%100	%100	عملية مغلقة في 2020/09/30
	إعادة تأهيل الطريق الرابط بين مدرسة لكحل عمر ولمحامدية على مسافة 950 م ط	2019 -03-13	11,452,000.00	%100	%95.98	عملية منتهية
	دراسة تدعيم مطوشع بالمياه الصالحة للشرب انطلاقا من نقب المجاز رقم 01	2019 -05-28	185,000.00	%100	%100	عملية مغلقة في 2020/10/28
	إنهاء إنجاز الإنارة العمومية بمعازة	2019 -05-28	1,833,000,00	%100	%99.31	عملية مغلقة في 2020/09/30
	إنجاز طريق القرايس على مسافة 300 م ط	2020 -05-13	5,240,000,00	%100	%00	عملية منتهية
	إنجاز الطريق الرابط بين توامة – السوالمية بلدية العش	2020 -05-13	9,878,000.00	%70	%00	عملية في طور الانجاز
	إنجاز الطريق الرابط بين ط و 01 – قرية بن جوال على مسافة 400 م ط	2020 -05-13	4,866,000.00	%100	%88.20	عملية منتهية

Source: Wilaya de bordj bou arreridj : **programmes d'investissement public inscrits au titre des pcd dans les zones d'ombre- inscription 2020**, direction de la programmation et du suivi budgetaires, 2021.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنه تم تسجيل مشروع واحد في بلدية العش بعنوان سنة 2014، و08 مشاريع بعنوان سنة 2019، و03 مشاريع فقط بعنوان سنة 2020 لتنمية مناطق الظل ببلدية العش، كما نلاحظ كذلك أنه تم الانتهاء من انجاز 11 مشروع من أصل 12 مشروع، منها 06 مشاريع مغلقة ماديا وماليا في عام 2020، ومشروع واحد في طور الانجاز، والمتعلق بإنجاز الطريق الرابط بين توامة – السوالمية بلدية العش، المسجل بتاريخ 2020/05/13، وبتكلفة إجمالية قدرها 9,878,000.00 دج وبنسبة انجاز قدرها 70%، وهذا دليل على حرص بلدية العش على انجاز المشاريع المسجلة باسم مناطق الظل في الوقت اللازم، من أجل تحسين وضعية السكان بهذه المناطق.

4.3.4. واقع التنمية المحلية بمناطق الظل في بلدية الرابطة

يمكن توضيح واقع التنمية المحلية بمناطق الظل ببلدية الرابطة ولاية برج بوعريريج من خلال المشاريع التنموية المسجلة بها في الجدول التالي:

الجدول (06): المشاريع التنموية المسجلة ببلدية الرابطة لتنمية مناطق الظل

البلدية	المشروع	سنة التسجيل	المبالغ دج	نسبة الانجاز المادية	نسبة الانجاز المالية	ملاحظات
الرابطة	إنجاز طريق بورقان – باطن القندور على مسافة 450 م ط	2019 -02-26	11,966,000.00	%100	%99.99	عملية منتهية
	تطهير أولاد رابح بقرية شاردي	2020 -04-15	6,986,000.00	%65	%00	عملية في طور الانجاز
	تدعيم مشتة بن صفان بالذيابة بالمياه الصالحة للشرب	2020 -04-15	3,990,000.00	%100	%00	عملية منتهية
	إعادة تأهيل طريق أولاد امحمد سعيد على مسافة 1,3 كلم بلدية الرابطة	2020 -04-15	8,998,000.00	%100	%97.76	عملية منتهية

Source: Wilaya de bordj bou arreridj : **programmes d'investissement public inscrits au titre des pcd dans les zones d'ombre- inscription 2020**, direction de la programmation et du suivi budgetaires, 2021.

نلاحظ من خلال الجدول السابق قلة المشاريع التنموية المبرمجة لمناطق الظل ببلدية الرابطة دائرة الحمادية والمقدرة بـ 04 مشاريع فقط، منها مشروع واحد في طور الانجاز مقارنة مع الاحتياجات والنقائص المسجلة بهذه البلدية، فبلدية الرابطة تم إحصاء بها 26 منطقة ظل تحتاج إلى حوالي 97 مشروع تنموي، منها 22 مشروع بالنسبة للطرقات و22 مشروع بالنسبة للإنارة، و22 مشروع للتطهير، و18 مشروع بالنسبة للكهرباء و 06 مشاريع بالنسبة لاكتظاظ الأقسام ...الخ، وهذا راجع للغياب التام للبلدية وتهربها من مسؤولياتها تجاه المواطنين المحليين.

ومن خلال المقارنة بين البلديات الأربعة للدائرة نجد أن بلدية الرابطة تحتوي على 26 منطقة ظل بـ 04 مشاريع فقط،أما بلدية الحمادية فتحتوي على 23 منطقة ظل تم تخصيص لها 13مشروع، كما أن بلدية العش استفادت من 12 مشروع تنموي موزع على 15 منطقة ظل، أما بلدية القصور فتتواجد بها 07 مناطق ظل تم تخصيص لها 14 مشروع تنموي، وهذا راجع لغياب مؤشر هام من مؤشرات الحكم الراشد، وهو مؤشر العدل والإنصاف، والذي ينص على أن كل السكان والمواطنين على قدم المساواة في الحصول على مشاريع تنموية تحسن مستوى معيشتهم وتحقق لهم الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

5. الخلاصة:

صفوة القول أن الحكم الراشد هو أسلوب فعال يعمل على تعزيز قدرات الجماعات المحلية في الوصول إلى مناطق الظل والعمل على إخراجها من دائرة التهميش والحرمان وإعادة إدماجها في الحركة التنموية على كافة الأصعدة. ومن خلال دراسة وتحليل مختلف مكونات وأجزاء هذه الورقة البحثية نقدم النتائج والاقتراحات التالية:

– النتائج

1- الحكم الراشد المحلي هو أسلوب إداري رشيد يعمل على رفع إمكانيات وقدرات الجماعات المحلية في التسيير الفعال لموارد المجتمع المتاحة، وتوجيهها نحو المجالات الأثر نفعا للسكان والمواطنين المحليين، بعيدا عن الإقصاء والتهميش في إطار يسوده العدل والمساواة بين جميع فئات المجتمع المحلي؛

2- يرتكز الحكم الراشد على مجموعة من المؤشرات والدلالات التي تعكس التسيير الناجح والسليم، أهمها: اللامركزية، الشفافية، التشاركية الديمقراطية، المساءلة، الشرعية، الاستجابة، الكفاءة والفعالية، سيادة القانون، العدل والمساواة؛

3- تمتلك الجماعات المحلية في الجزائر (البلدية والولاية) مجموعة من الصلاحيات والمهام التي تخولها لأن تكون قاطرة التنمية المحلية؛

4- تعني مناطق الظل كل المناطق المعزولة والمهمشة والمحرومة، سواء تلك التي تم بها برمجة مشاريع تنموية في السنوات السابقة أي قبل ظهور هذا المصطلح ولم يتم انجازها في وقتها بسبب الحكم الفاسد وانعدام روح المسؤولية لدى أصحاب القرار، أو سواء تلك المناطق التي تم إحصاءها بعد اجتماع الحكومة مع الولاة في فيفري 2020، من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية وتخصيص لها برنامج خاص، سمي ببرنامج مناطق الظل؛

5- التنمية المحلية بمناطق الظل هي عملية جوهرية تتطلب تضافر جهود كل الأطراف الفاعلة (الإدارة المحلية، المجتمع المحلي، المجتمع المدني، الجمعيات، النخب، القطاع الخاص) من أجل تلبية حاجيات السكان المحليين وتحسين ظروف معيشتهم؛

6- للقضاء على مناطق الظل في الجزائر يجب على الجماعات المحلية اعتماد الحكم الراشد كمفهوم وممارسة لتكريس الرشادة والعقلانية في تسيير شؤون السكان والمواطنين المحليين، بهدف الوصول إلى كافة شرائح المجتمع وانتشالها من دائرة العزلة والفقر؛

7- تفتقر بلديات دائرة الحمادية بولاية برج بوعريريج إلى التسيير العقلاني والرشيد لمختلف المرافق العمومية والموارد المالية التي تزخر بها هذه البلديات، وهو ما أدى إلى ظهور مناطق الظل بها التي عمقت من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين سكان هذه المناطق؛

8- الغياب التام لمؤشرات الحكم الراشد في عمل بلديات دائرة الحمادية بولاية برج بوعريريج، عكسته قلة المشاريع المبرمجة لتنمية هذه المناطق، وانحصارها في قطاعات ضيقة ومحدودة، إضافة إلى تفاوتها من بلدية إلى أخرى بنفس الدائرة؛

9- إن تبني بلديات دائرة الحمادية بولاية برج بوعريريج لفلسفة ومقاربة الحكم الراشد من شأنه خلق تجمعات سكانية ونقاط حياة جديدة، عبر كامل تراب هذه البلديات، تساهم في إعادة بعث المناطق المتضررة ضمن مسار التنمية المنشودة.

- الاقتراحات

بناءً على النتائج السابقة نُقدم الاقتراحات التالية:

1- ضرورة قيام بلديات دائرة الحمادية بإقحام المواطن في تحقيق التنمية المحلية بمناطق الظل واتخاذ القرارات التنموية المحلية ذات الصلة به، من خلال تفعيل المشاركة الشعبية والديمقراطية التشاركية على نطاق واسع بين أفراد المجتمع المحلي؛

2- ضرورة تخلي بلديات دائرة الحمادية على نمط التسيير الكلاسيكي والتوجه نحو مقاربة ديناميكية قائمة على اللامركزية، الشفافية، المسائلة والاستجابة لمتطلبات وحاجيات سكان مناطق الظل، بهدف خلق تنمية حقيقة شاملة؛

3- ضرورة توجه بلديات دائرة الحمادية نحو اعتماد الحوكمة المحلية الالكترونية كأسلوب إداري معاصر يعتمد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال، بهدف تسهيل إدارة شؤون المواطنين ومساعدتهم على تحسين ظروف معيشتهم بكل كفاءة وفعالية.

-. الإحالات والمراجع :

1-LAHOUAZI, N., & KHOUILDAT, S. (2021). Les Zones D'ombres, Enjeux Et Stratégies De Requalification- Le Cas Des Zones D'ombres a La Wilaya Frontalière Tamanrasset. *Politque Mondiale , 05* (N° Spécial (01)), 177- 192.

2- أحمد طيلب، و عبد القادر كاس. (2021). رؤية تحليلية لتعزيز قدرات الجماعات المحلية في إطار آليات الحكم الراشد. *مجلة أبحاث ، 06* (01)، 198-218.

3- أحمد محيي خلف صقر. (2019). *المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلي والعالمي*. الإسكندرية- مصر: دار التعليم الجامعي.

4- إسماعيل صاري، و رشيد سعيداني. (2018). الحوكمة المحلية الرشيدة كمدخل لرفع أداء الإدارة المحلية- دراسة حالة بلدية دبي. *مجلة البحوث والدراسات التجارية ، 02* (02)، 189- 209.

5- القانون رقم 10-07. (21 02, 2012). المتعلق بالولاية. الجريدة الرسمية رقم 12 بتاريخ 2012/02/29.

6- القانون رقم 11-10. (22 06, 2011). المتعلق بالبلدية. الجريدة الرسمية رقم 37 بتاريخ 2011/07/03.

7- بلال خروفي. (2019). تداعيات الحوكمة المحلية الرديئة على قدرات الإدارة المحلية في الجزائر . *مجلة العلوم القانونية والسياسية ، 10* (03)، 812- 841.

8- خالد قاشي، و حسين قاصب. (2018). دور الجماعات المحلية في تحقيق تنمية بيئية مستدامة- تجربة إدارة النفايات البلدية الصلبة للملكة العربية السعودية. *مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة ، 03* (02)، 336- 351.

9- رؤوف هوشات. (2018). *حوكمة التنمية المحلية في الجزائر- دراسة حالة ولاية بومرداس (أطروحة دكتوراه).* كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص الإدارة العامة والتنمية المحلية: جامعة باتنة 1.

10- زكري بوحصان، و ميلود زنكري. (2021). إمكانية تجسيد سياسة التكفل بمناطق الظل الريفية في إطار التوجه نحو الاعتماد على المالية الإسلامية بالجزائر. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، 08* (02)، 638- 657.

11- سميحة طري. (2018). قراءة في قانون البلدية (11-10) أية حوكمة وأية تنمية محلية. *المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ، 02* (04)، 139- 159.

12- صادق زوين. (2020). الجماعات المحلية كدعامة أساسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة- دراسة حالة بلدية وادي العثمانية خلال الفترة 2002-2020. (9)،. *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ، 09* (01)، 146- 164.

13- عائشة رحوي. (2017). الحكم الراشد المحلي ودوره في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر. *مجلة أبعاد ، 04* (01)، 177- 188.

14- عبد الحق فيدمة. (2012). ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة. *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث و الدراسات ، 01* (01)، 119- 134.

15- عبد الرزاق بوعيطة، و عيسى بوقرة. (2018). الحكم المحلي الرشيد ودوره في تحقيق التنمية المحلية- حالة الجزائر. *مجلة الميادين الاقتصادية ، 01* (01)، 45- 60.

16- محمد سمير عبد الوهاب. (2008). *الحكم المحلي والتنمية المحلية*. القاهرة- مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

17- محمد عبد الوهاب سمير. (2008). *اللامركزية في الحكم والتنمية- الفلسفة والأهداف*. القاهرة- مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

18- مرسوم رئاسي رقم 20-442. (30 12, 2020). المتعلق بإصدار التعديل الدستوري. الجريدة الرسمية، العدد 82، بتاريخ 30 ديسمبر 2020.

19- نصيرة لوني. (2019). آليات الحكم الراشد كأساس للإصلاح الإداري في الجزائر – البلدية نموذجا. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، 12* (02)، 50- 67.

20- وردة حدوش، و سامي بسة. (2021). ماهية مناطق الظل وقراءة في البرنامج الاستعجالي الخاص بمناطق الظل. *مجلة السياسة العالمية ، 05* (01)، 8- 18.